

المحاضرة الثالثة

المرحلة الأولى

المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية

م.م منى محمد كاظم عباس

(عناصر الحكم الوضعي)

أولاً : الحاكم (الشارع)

اجمع علماء المسلمين على ان الحاكم الذي شرع الاحكام الشرعية لتصرفات الانسان ولتنظيم العلاقات البشرية هو الله سبحانه وتعالى فهو خالق الاحكام كلها ، كما أنه هو الخالق للإنسان بل الكون كله .

وكذلك التشريعات الوضعية قد تتفق مع الحكم الإلهي في التنظيم الذي ورد فيها، وقد تختلف، والمشرع الوضعي إن كان أهلاً وناوياً أن يتفق حكمه مع حكم الله فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر ويترتب على هذه الحقيقة أمران مهمان: الأول أن مصادر الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين، مصادر أصلية وهي الموجودة والمقررة لهذه الأحكام وتتحصر في كتاب الله أولاً، وفي السنة النبوية ثانياً باعتبارها وحياً من الله كما قال القرآن الكريم : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ومصادر تبعية كاشفة لأحكام الله كالإجماع، والقياس، والعرف، والمصالح المرسلة، والاستحسان، وسد الذرائع، والاستصحاب وغيرها. فهي وسائل وطرق اجتهادية لاكتشاف حكم الله، والمجتهد الذي يستعمل هذه الطرق قد يصل إلى حكم الله فيكون مصيباً وإلا فهو خاطئ. الثاني أن الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي يختلفان من حيث الطبيعة ومن حيث الخصائص

١- من حيث الطبيعة: الشريعة الإسلامية هي النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، أما الفقه الإسلامي فهو عبارة عن الأحكام المستنبطة من هذه النصوص ومن المصادر التبعية عن طريق اجتهاد أئمة وفقهاء المسلمين فهم قد يكونون مصيبين في هذا الاستنباط وقد لا يكونون كذلك، ولا يلزم أن يكون كل ما جاء في مذهب من المذاهب الإسلامية هو مطابق لحكم الله مائة في مائة .

٢ - من حيث الخصائص

- الشريعة الإسلامية نصوصها خالدة لا تقبل التعديل والتبديل

- الشريعة الإسلامية ملزمة لكل انسان مكلف في أحكامها الاعتقادية والاخلاقية

